امكانية استفادة العراق من تجربة اليابان الاقتصادية

عادل عبد الزهرة شبيب

خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية مهزومة ومستسلمة بعد ان تم ضربها بقنبلتين نوويتين من قبل الولايات المتحدة الامريكية ولكنها استطاعت بعد ذلك ان تضع الخطط الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية فاكتسحت اسواق العالم بسلعها ذات الجودة العالية وانتاجها العظيم (برغم فقرها بالموارد الطبيعية وطبيعة اراضيها الجبلية التي تغطي ٨٥ ٪ من مساحتها البالغة (٣٧٧٤٥٩) كلم مربعاً وعدد سكانها الكبير البالغ تعداده (١٢٣٤٠٠) مليون نسمة ومع ذلك استطاعت ان تحقق نجاحاً اقتصادياً كبيراً بهر الغرب والعالم وصارت مقصداً للباحثين ليتعرفوا على اسرار نجاح اليابان. بينما نجد ان بعض الدول النامية ومن ضمنها العراق على رغم ماليديها من ثروات بشرية وطبيعية كبيرة لكنها تعيش بائسة اقتصادياً واجتماعياً غير قادرة على استثمارها فظلت ثرواتها حبيسة مصدرها دفينة اراضيها لايستفاد منها ولسان حالها يقول:

كالعيس في البيداء يقتلها الضمأ
والماء فوق ظهورها محمول

فما السر في نجاح تجربة اليابان الاقتصادية ؟ وما الأسس والمعايير التي قامت عليها؟ وهل يمكن الاستفادة من هذه التجربة في العراق بهدف النهوض باقتصادنا المتخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية . الاجتماعية لعراق مبتلى بالازمات؟

لقد آمنت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية لغرض النهوض باقتصادها المدمر بالتوسع الرأسي من خلال انسان اليابان وعقله وتوجهوا نحو التعليم بكل قوة ، فالمناهج التعليمية والانظمة التربوية مسؤولة عن يقظة المجتمع وتقدمه الثقافي فاهتمت بتطوير الجانب الاداري ، ولكن الرقي الاداري تخطيطاً وتنظيماً وتطبيقاً وتدريباً وتطويراً ، لايتحقق الا اذا اسهمت المناهج التعليمية والبرامج التدريبية في تطورها المستمر ، والاستفادة من خبرات وتجارب الامم الاخرى من دون انغلاق فكري او تقوقع على الذات، وكان يقال لليابانيين ومايزال (ان نستورد المادة الخام ثم نضيف عليها ونصدرها وبهذا نكسب الثروة اللازمة لشراء الطعام من الخارج).

لقد شهد الاصلاح الاداري في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية تطورات عديدة شملت البناء التنظيمي ووظيفة الادارة ، كما اتبع اليابانيون اسلوب ادخال التحسينات التدريجية الصغيرة والبسيطة لتقليل التكاليف والهدر ولتزيد الانتاجية.

اهم عناصر الادارة اليابانية:

١. الاسلوب المميز في ادارة العنصر النسوي في المنظمات اليابانية من حيث اختياره وتدريبه والمحافظة عليه مدى الحياة والعناية به بعد سن التقاعد.

٢. اسلوب العمل كفريق جماعي حيث يشعر العامل انه عضو في الفريق اولا وان دوره ووظيفته من خلال فريق العمل.

٣. اسلوب المشاركة في اتخاذ القرارات من المستويات الدنيا ثم رفعها الى المستويات العليا لتقوم بالتدقيق والرقابة عليها بين جميع افراد الشركة وعدم الاحتفاظ بها أو احتكارها من قبل أي فرد او مجموعة.

٥. الشعور الجماعي بالمسؤولية عن العمل الذي يقوم به الفرد وهذا نابع من نظام القيم السائد في المجتمع الياباني.

والسائد في اليابان هو التركيز على ضمان الوظيفة للفرد مايوفر له الامن الوظيفي ويعطيه حافزاً معنوياً فاتقان العمل كما يتم التركيز ايضاً على وجود مدير واحد ليتولى اعطاء الاوامر وتميز هذا المبدأ بما يسمى بـ (حلقات الجودة) التي تتم فيها مشاركة جميع الموظفين في حل المشكلات وتقديم المقترحات التي تساعد المؤسسة.

أسباب نجاح تجربة التحديث اليابانية:

١. تقديس العمل وتضخيم الانتاج.
٢. اعتماد مبدأ الكفاءة.
٣. الافتخار بالانتساب الى الشركة أو المؤسسة.
٤. عدم وجود نظام نقل للموظف من مؤسسة الى اخرى.
٥. التوازن بين المصلحة الخاصة ومصلحة الجماعة.
٦. الجماعية في اتخاذ القرار.
٧. الادارة الناجحة احد مفاتيح الاقتصاد الياباني ، التعليم والتأكيد على الجانب العملي التدريبي واعداد الطلاب مهنياً وعملياً وبشكل سريع.
٨. الاعلام.
٩. دور الاسرة في تربية ابنائها وترسيخ حب العمل لديهم واعتبار العمل امتدادا للبيت.

الاستفادة من الظروف الدولية ايام الحرب الباردة حيث تمكنت من توفير الطاقة التي مكنتها من التوجه للانتاج الاقتصادي والتكنولوجي.

هل يمكن استفادة العراق من تجربة اليابان الاقتصادية؟

لقد اعتمدت اليابان بشكل كبير على التعليم لتجاوز تخلفها وتحقيق التقدم ابتداءً من النشء الصغير وتركيزهم على المهارات واتقان المتعلمين لها. وقبل الاجابة عن التساؤل اعلاه يمكن ان نلقي نظرة فاحصة على التعليم في العراق، فالتعليم في العراق يعاني التخلف سواء في المناهج او في اساليب التعليم أو في مجال مستلزمات التعليم.

والمفروض ان تقدم انظمة التعليم ومناهجه حلولاً للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الا انه في العراق بعيد عن ذلك ، فالتلميذ يقضي ست سنوات في المدرسة الابتدائية غير ان الكثير من التلاميذ لايتقنون الكتابة أو القراءة، أو المهارات ، وبعد ان يقضي ست سنوات اخرى في المدرسة الثانوية يخرج بقدرة محدودة وقدر ضئيل من المعلومات التي درسها في الطبيعيات والرياضيات والاجتماعيات وعلوم الدين وسرعان ماينساها ، كما انه لايكتسب أي مهارة او تدريب اثناء دراسته خلال اثنتي عشرة سنة حيث ان التعليم في العراق يركز على الجانب النظري من دون العملي بعكس اليابان التي تركز على الجانب العملي، كما ان التعليم بعيد عن الواقع ، فما الذي فعله تجاه المشكلات المستشرية عندنا من فقر ومرض وضعف وتخلف. ان حالة (إدمان العمل) التي نلاحظها عند اليابانيين تعود في جزء كبير منها الى تأثير التربية التي ركز عليها منذ الصغر حيث وفرت هذه الجرعة المؤثرة شحنة مستديمة عند من تجعلهم يخشون من عدم العمل، فهم يدركون تمام الإدراك انه من دون العمل سيتوقف بلدهم عن الوجود.

وقد حان الوقت لتغيير مناهجنا وطرق تدريسنا ونبذ الاساليب التلقينية التي تعطل ملكة التفكير وتشل القدرة على التفكير والاستنتاج والتحليل وعلينا ان ننمي حاسة التعلم ونطور القدرة على البحث والابداع والابتكار، كما عانى التعليم في العراق سياسات النظام المقبور حيث كانت هناك محاولات لتحويل المؤسسات التعليمية على مختلف المستويات والمراحل الى جزء من المشروع السياسي للحزب الحاكم واعتبار التعليم بمراحله كافة جهازاً مغلقاً.

ان المهمة التي ينبغي ان نبدأ بها الان هي اعادة النظر في نظام ومناهج التعليم وطرائق التدريس بما يتفق وتأمين مستلزمات التقدم التقني والمادي وربط التعليم بالتنمية الشاملة في العراق، وإشاعة حب العمل والتدريب المستمر للعاملين في قطاع التربية والتعليم واستكمال محو الامية مع الاهتمام بالتعليم الجامعي وعدم تقييد الجامعات باي انتماء عقائدي أو ايديولوجي أو أي غطاء اخر واعطاء اهتمام للبحث العلمي والدراسات التخصصية وربط التعليم بكل مراحله بحاجات البلاد وتطورها.

وحول مدى استفادة العراق من التجربة اليابانية الناجحة ، يمكن القول ان ذلك ممكن بهدف التطوير الاداري وتحقيق التقدم من خلال:

١. التشريعات القانونية: اذ انه من دون التشريع القانوني لايمكن اجراء أي اصلاح اداري وهذا مرتبط بطبيعة السلطة والفلسفة التي تؤمن بها والبرامج التي تسعى لتطبيقها.

٢. قبل تطبيق أسس الادارة اليابانية من الضروري تهيئة البيئة اللازمة لذلك ومكافحة ظاهرة البيروقراطية.

٣. تغيير مناهج التعليم بكل مراحله واشاعة حب العمل ابتداء من النشء الصغار ليكون التعليم كما في اليابان امتداداً للبيت والاسرة.

٤. توثيق قنوات الاتصال بين الادارة الحكومية وقادة التغيير في الداخل والخارج للتعرف على التجارب الناجحة او الفاشلة واسباب النجاح والفشل.

٥. نبذ اسلوب المركزية الادارية ومايترتب عليها من اطالة الاجراءات والاعمال وتعميق اللامركزية في الادارة الامريكية ، مما يؤثر في الانتاجية والفاعلية في الاداء.

٦. الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات ووسائل الاتصالات على مستوى الدولة.

٧. عقد مؤتمر موسع للخبراء في الادارة والاكاديميين والمهنيين العراقيين مع الجهات الحكومية المسؤولة في الداخل والخارج لمناقشة اصلاح النظام الاداري في العراق بما يحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية وان تكون قراراته ملزمة التطبيق والتنفيذ.

٨. الاهتمام بالموظفين ومعالجة مشاكلهم ومعاناتهم بناء على النظرية (اليابانية) التي تراعي العمل الجماعي والامن الوظيفي والمشاركة في اتخاذ القرار والتأكيد على الجودة.

ان شعباً يمتلك حضارة عريقة كالشعب العراقي يمتلك موارد بشرية وخبرات طبيعية كثيرة ومتنوعة ، يحتاج الى دراسة معمقة لتجارب الشعوب الرائدة التي تسعى الى الحفاظ على الذات مع الانفتاح الكامل على روح العصر وحضارته وثورته الاعلامية والمعلوماتية، وامامنا العديد من تجارب الشعوب التي حققت تقدماً في النظم الادارية انعكس على تقدمها الاقتصادي والاجتماعي كما هو حال اوروبا والولايات المتحدة ، وفي اسيا استيقظ عملاق كبير هو (الصين الشعبية) التي استطاعت ان تنهض بمؤسساتها الادارية والانمائية لتكون ثالث دولة في العالم من الناحية الانتاجية واستطاعت ان تغمر اسواق العالم بسلعها المنافسة، وفي الشرق العربي برزت عدة دول في هذا المجال ولكن بقدرات محدودة مثل الامارات العربية وقطر والسعودية، وفي جنوب آسيا حققت ماليزيا تقدماً كبيراً بتطوير انظمتها الادارية.

في الهم الاقتصادي

مباريات في الحقل المنهجي للاقتصاد

حسام الساموك

سبق أن أشرنا احتفاءنا بعودة المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي ندواته وبرامجه التحاورية،ورحبنا مرارا بما يمكن أن يؤكده هذا المنهج من حضور بالغ الأهمية في الساحة العراقية عموما،فيما لبينا غالبية دعوات المركز وشاركنا بحرص كبير في فعالياته وتطرقنا لها وعرضناها في صفحتنا ،لكننا نعتقد باكتمال صدقية تناولنا لها حين نكتب مثمنين الأداء السليم ونوجه ملاحظاتنا لما نجده (هفوات) يجدر أن يتم تجنبها لاستكمال ايجابيات الأداءالرصين.

لقد سبق أن تبنى المركز مسابقة لبحوث اقتصادية تتناول الواقع الأقتصادي في العراق وما يمكن أن يضع البدائل الكفيلة بحلحلة الركود والمأزق القائم في أداء المرافق المتنوعة.ومثل هذا المشروع يلبي بالضرورة ما نتمناه ونسعى- باخلاص- اليه على الرغم من أن المسابقة المهمة لم يتسن لها أن تصل فعلا للمهتمين بتوجهاتها بدليل أننا لم نسمع بها بالرغم من قربنا من المركز ومتابعاتنا لكل فعالياته، لكن ما أثار تحفظنا هو الطريقة (الضيقة جدا) التي اعتمدت فيها البحوث الفائزة بما يثير شكوكاً ليس من مصلحة المركز العتيد وأصدقائنا في ادارته اعلانها واعتمادها.

> كانت المفاجأة التي لم نكن نتمناها أنّ الفائزين في جوائز البحوث غالبيتهم من اسرة المركز الذي يفترض أنّهم ينبغي أن يكونوا رعاة المسابقة لامن يزاحم المتسابقين فيها

في الندوة الأخيرة لمركز الاصلاح الاقتصادي أعلن أن من بين خمسين بحثا قبلت في المسابقة تم اعلان فوز ٢٦ بحثا، وما زلنا لم نصل للاشكال الذي سجلناه ، حيث كان ممكنا لو اتيح لمشاركات أخرى لبلغت أعداد المشاركين المئات لكن ما أثارلغطا لم يكن معلنا أن الكثيرين تعودوا الوقوف على سياقات مختلّة، ومع ذلك فقد كانت المفاجأة التي لم نكن نتمناها أن الفائزين في جوائز البحوث غالبيتهم من اسرة المركز الذي يفترض أنهم ينبغي أن يكونوا رعاة المسابقة لامن يزاحم المتسابقين فيها بدءا من رئيس المركز صديقنا الدكتور كمال البصري مرورا بالأعضاء المتقدمين الآخرين، بل ان اثنين من أعضاء المركز حصل كل منهما على جائزتين لبحثين أنجزاهما والمعروف أن المسابقات في كل توجهاتها لم تجز للمشارك أن يتقدم بأكثر من مشاركة، فضلا عن جوائز اخرى سلمت لهما لخدمات أخرى لم تعلن لكي تخفف-كما بدا- من تعليقات الحاضرين، في وقت لانعتقد مطلقاً أن الساحة العراقية تفتقر الى هذا الحد للباحثين المنتشرين في الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات العلمية والمهنية المتخصصةمن العراق الزاخر بها.

كنا نتمنى أن تكون الشفافية التي ينادي المركز العراقي للأصلاح الأقتصادي بأولويات اعتمادها قد تبناها المركز والقائمون عليه في أول بادرة تطلّعنا أن تكون مثالا نسعى اليه.

وزير النفط يفتتح الوحدة الثانية لمصفى النجف

النجف / وكالات

افتتح وزير النفط العراقي الدكتور حسين الشهرستاني، الوحدة الثانية لمصفى نفط النجف التي تصل طاقتها الإنتاجية إلى عشرة آلاف برميل يومياً، وبذلك يصل الإنتاج الكلي للمصفى الواقع شمال مدينة النجف إلى ٢٠ ألف برميل يومياً .

وقال الشهرستاني في مؤتمر صحافي عقده في مبنى المحافظة بمناسبة افتتاح الوحدة الثانية إن "المصفى سيوفر احتياجات النجف من الكيروسين وزيت الغاز وزيت الوقود".

وأضاف "كما تعاقدت الوزارة مع شركة أجنبية لإنشاء وحدة إنتاج البنزين في المصفى الذي سيسد حاجة محافظة النجف والمحافظات المجاورة ".

وأشار إلى أن الوحدة الثالثة للمصفى سيتم انجازها في أيلول العام الجاري، ويؤمل أن يصل إنتاج المصفى إلى ٣٠ ألف برميل يومياً في حال دخول الوحدة الثالثة للخدمة.

من جانب آخر قال المهندس دثار الخشاب مدير عام شركة مصافي الوسط في المؤتمرالصحافي " تعاقدت شركة مصافي الوسط التابعة لوزارة النفط مع شركة سيسكو الأمريكية لإنشاء وحدة إنتاج البنزين في مصفى النجف" .

وأوضح الخشاب "ستكون تكلفة وحدة إنتاج البنزين ٨٥ مليون دولار أي مايعادل ٧٠ مليار دينار، ومن المؤمل أن يتم إقرار هذا المبلغ من قبل مجلس الوزراء بعد عرضه عليه الأسبوع الجاري".

وأشار إلى أن مدة انجاز هذه الوحدة ستتراوح مابين ٢٤ و ٣٠ شهراً اعتباراً من تاريخ البدء بالعمل.

ولفت الخشاب إلى أن وحدة البنزين ستعمل على تحسين وزيادة إنتاج البنزين في مصفى النجف ليصل إلى أربعة آلاف برميل يومياً.

وتابع "كما ستنشئ الشركة وحدة هدرجة لمادة (النفثة) المستخدمة في إنتاج البنزين وبطاقة إجمالية تصل إلى ٦٠٠ برميل يومياً، فضلا عن إنشاء مراجل بخارية بطاقة ٥٠ طناً في الساعة، ومولدات وكابسات هواء مع وحدات لمعالجة المياه R.O يبلغ إنتاجها ٥٠ م مكعب في الساعة ".

أسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٢٥	١٢٣٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

مؤشرات

سيادية

قالت الشيخة لبنى القاسمي وزيرة الاقتصاد والتجارة بدولة الامارات ان الدول الغنية التي تطالب بمزيد من الشفافية من جانب صناديق الاستثمار المملوكة لحكومات أجنبية تحتاج هي نفسها لمزيد من الوضوح والشفافية.

وقالت الشيخة لبنى أمام منتدى بروكسل للعلاقات عبر الاطلسي ان صناديق الاستثمار السيادية التي تسعى لاستثمار تريليونات الدولارات تجد صعوبة في فهم قواعد اللعبة في الدول المتقدمة. وأضافت "حينما نتحدث عن الوضوح والشفافية فاننا نتحدث عن مسؤولية مشتركة." وتابعت قائلة ان المطالب التي تفرض على الصناديق الحكومية تتغير باستمرار ومن غير الواضح ما الذي تعتبره الدول المتلقية يندرج تحت بند قطاعاتها الاستراتيجية أو مصالحها الوطنية أو اهتماماتها الامنية وكلها بنود يمكن استخدامها لتبرير منع الاستثمار.

خفض

قالت سلطنة عمان انها تبحث خفض رسوم استيراد مواد البناء في محاولة للحد من التضخم في قطاع الإنشاءات. وقال خليل الخنجي رئيس غرفة التجارة والصناعة للصحافيين ان السلطنة تعيد النظر في رسوم استيراد مواد البناء للمساعدة في خفض تكلفة الأسمنت والصلب والخشب.

ولم يحدد الخنجي المستوى الذي ستخفض إليه رسوم الاستيراد التي تتراوح في سلطنة عمان بين خمسة و١٥ في المئة.وكانت عمان قد فرضت منذ عامين قيودا على استيراد الأسمنت لدعم مبيعات الشركتين المحليتين أسمنت عمان وريسوت للأسمنت. لكن هذه الخطوة تسببت في نقص في المعروض بالسوق. مما سبب مضاعفة سعر الاسمنت.

وقال بالجيت سينغ وهو تاجر مواد بناء ان سعر الأسمنت تضاعف خلال العام المنصرم.

نشاط

استبعد بنك أوف تشاينا الاستثمار في المؤسسات المالية الغربية التي تأثرت بأزمة أسواق الائتمان العالمية. وانه يسعى لتوسيع نشاطه في آسيا والشرق الاوسط.

وقال شياو جانج رئيس مجلس ادارة البنك وهو رابع أكبر بنك في الصين من حيث قيمة الأصول "لن نشتري قطعا في مؤسسات مثل بير ستيرنز." وان بنك اوف تشاينا اكثر بنوك الصين تضرراً من أزمة القروض العقارية الامريكية. وكان بنك جيه.بي.ام مورجان تشيس ومجلس الاحتياطي الاتحادي في نيويورك قد اتفقا يوم الجمعة على تقديم تمويل طارىء لبنك بير ستيرنز الاستثماري بعد أن قال ان موقفه المالي تدهور بشدة وهو ما أدى الى تراجع شديد في سعر سهمه. وقال شياو على هامش الدورة السنوية للبرلمان الصيني انه مهتم جدا بشراء حصص في منطقة آسيا والمحيط الهادي وفي الشرق الأوسط.

خيبة

قال وزير المالية الهولندي فاوتر بوس ان السلطات الامريكية ربما تشعر بخيبة أمل إزاء هبوط الدولار الامريكي مثلها مثل السلطات الاوروبية.

وقال بوس للصحافيين "ربما كان الأمريكيون يشعرون بخيبة أمل هم أيضا." جاء ذلك ردا على سؤال عما اذا كان صبر المسؤولين الاوروبيين قد بدأ ينفد إزاء هبوط الدولار الى مستويات قياسية مقابل اليورو برغم تصريحات واشنطن المتكررة بأن وجود دولار قوي يصب في مصلحة الولايات المتحدة. وقال "يتعين علي في الواقع أن أقول هنا العبارة التي يرددها الجميع وهي أننا لاحظنا أن السلطات الامريكية نفسها تقول مرارا وتكرارا ان وجود عملة قوية يصب في مصلحة الاقتصاد الامريكي.. وهذا هو الواقع قطعا."